أثر التوظيف الاستراتيجي في تحقيق أهداف الدولة

م.م عادل عبد الحمزة ثجيل
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

المقدمة

إن فاعلية الفكر الاستراتيجي وحيويته واستمراره تتجسد في انسجامه مع المعطيات والمؤشرات فضلاً عن قدرته على التعامل مع متغيرات الواقع والبيئة بكل حركية ومرونة وواقعية، مما يجعل السلوك السياسي الخارجي أكثر تكيفاً وتأقلماً مع البيئة المعاشة، مما يعط صانع القرار حرية وهامش من الحركة والمناورة للوصول إلى أهدافه، بمعنى أن يتميز هذا الفكر بالدينامية والابتعاد به عن الاستاتيكية والجمود، فتقاس قدرة فاعلية هذا الفكر ونجاحه وتأثيره عبر تطويع قدراته وتكييف إمكاناته بما يخدم المصالح ويحقق الأهداف الاستراتيجية العليا للدولة، أي أن يوظف الإمكانات والقدرات المتاحة فعلاً صوب تحقيق الأهداف. فلدى أغلب الدول إمكانات وعناصر قوة، إلا أن هذه الإمكانات والعناصر تتفاوت من دولة إلى أخرى، فهناك الغنية والمتوسطة وهناك من الدول التي لديها إمكانات محددة جداً، لكن هذا لا يعني بأن الدولة التي تمتلك الإمكانات لها تأثير حاسم ومؤثر في الساحة الدولية، وتعد على حساب الدول الكبرى أو العظمى، فالكثير من الدول لديها إمكانات هائلة، لكنها لا تلعب الدول الذي يتناسب مع إمكاناتها، فضلاً عن أن أهدافها التي تحددها لا تتناسب مع قدراتها وإمكاناتها، وسبب ذلك يعود إلى ضرورة مهمة هي كيفية مواءمة عناصر القوة مع البيئة، وكيفية استغلالها بحيث تكون قادرة على التكيف والتأقلم مع الظروف المحيطة، فالإمكانات مهما كبرت أو صغرت، لا تلعب الدور الضروري مالم توظف توظيفاً استراتيجياً يجعلها قادرة على التكيف مع البيئة والتأقلم معها لخدمة الأهداف الاستراتيجية العليا، إلا أن التوظيف يتطلب تكتيكاً ومرونة عالية تجعله قادراً على التجاوب مع الأحداث والتطوع معها بما يخدم المصالح الاستراتيجية في النهاية. فالتوظيف الاستراتيجي الناجح الذي ينبغي أن تتحلى به الدول ولاسيما على مستوى صناع قراراتها، هو العمل على تنفيذ سياسة خارجية فعالة تقود وتدير الأحداث الدولية بدلاً من مراقبتها، ثم العمل على احتوائها أو مواجهتها، أي العمل بأسلوب الفعل وليس رد الفعل، اي السعي إلى امتلاك المبادأة والحفاظ عليها، وهذا لا يتحقق إلا بأسلوب تكييف

الإمكانات والقدرات وتطويعها تطويعاً عملياً واقعياً بعيد عن الآمال والأمنيات، التوظيف الاستراتيجي لا يعمل على ترقب الأحداث بل يسعى نحو التهيؤ للمستقبل. لذا تنبع إشكالية هذه الدراسة من أن كل دولة تنشد الوصول إلى تحقيق مصالحها وأهدافها سواء كانت القصيرة أو المتوسطة أو البعيدة، إلا أنه وفي مقابل ذلك فإن هناك دول أخرى تسعى إلى تحقيق الأهداف نفسها التي تنشدها الدولة الأولى، إذاً كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف؟ وكيف توظف كل دولة إمكاناتها وقدراتها توظيفاً استراتيجياً لتحقيق أهدافها، وتجنب تفوق الدول الأخرى عليها في ذلك؟ لذا تحاول هذه الدراسة إثبات فرضية مفادها إن الدول توظف وتكيف إمكاناتها وقدراتها وتطوعها وتجعلها على قدر عالٍ من المرونة حتى تستجيب للمستقبل ومن ثم تحتوي الموقف وبما يحقق أهدافها المرحلية القصيرة والمتوسطة والبعيدة، ولإثبات هذه الفرضية تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هو التوظيف الاستراتيجي؟
2. كيف ينعكس الدور على التوظيف الاستراتيجي؟
3. كيف توظف إمكانات الدول؟
4. ما هي أبعاد ومبادئ التوظيف الاستراتيجي؟

وعليه قسمت الدراسة الى خمسة محاور تناول المحور الاول مفهوم التوظيف الاستراتيجي، أما المحور الثاني فقد تناول ماهية الدور وانعكاسه على التوظيف الاستراتيجي، كما أن المحور الثالث تناول مقومات التوظيف الاستراتيجي بوصفه انعكاساً على مقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والسكانية والجغرافية والمجتمعية، أما المحور الرابع فقد تناول التوظيف الاستراتيجي وأهداف الدولة، وأخيرا المحور الخامس الذي تناول ابعاد التوظيف الاستراتيجي ومبادئه.

المحور الأول- مفهوم التوظيف الاستراتيجي:

لإدراك معنى التوظيف الاستراتيجي والوقوف على معناه لابد لنا من الإشارة إلى مفهوم التوظيف والوظيفة. يشير مصطلح الوظيفة في قاموس اللغة العربية إلى ما يُقَدَّر للإنسان في كل يوم من طعام أو رزق[1]. وهذا ما أشارت إليه موسوعة دائرة معارف القرن العشرين، بأن وظفه توظيفاً أي عين له في كل يوم وظيفة، والوظيفة ما يقدر من عمل وطعام ورزق[2]. وقد (وظفه توظيفاً) أي نابعة في اللغة العربية من جانب التقدير بمعنى الرسم والخطة، وهذا ما يمكن أن يتعلق بمفهوم التوظيف. إلا أن مصطلح الوظيفة قد أثار جدلاً واسعاً، لكثرة تعدد مجالات استخدامه إذ أنه

يستخدم في جميع مجالات الحياة[3]. لذا فإن هناك ثلاثة معاني في الأقل للتعبير عن الوظيفة وهي[4]:

1. المعنى العام، إذ يدل هذا التعبير على (حرفة) أو (شغل) أو (مركز)، فهو يدل على مجموعة مهمات تقع على عاتق الشخص الذي يشغل المركز.

2. المعنى الرياضي، وهو يدل على وجود علاقة قائمة بين عنصرين أو أكثر، وأي تغيير في إحداهما يؤدي إلى تغير الآخر ويجرها إلى التكيف وفقاً لذلك.

3. المعنى البايولوجي (الحياتي)، وهنا يدل تعبير الوظيفة على معنى المساهمة التي يقدمها عنصر إلى المنظمة أو العمل الجماعي المشترك الذي يكون جزءاً لا يتجزأ منها. إذ يشير إلى وجود وظائف تساهم في تنظيم المجتمع والمحافظة على بقائه ونشاطه.

فضلاً عما تقدم، فإن هناك من يؤكد بأن للوظيفة معنيين أساسيين: أولهما، الواجبات والفعاليات والنشاطات التي تقوم بها المنظمة الاجتماعية، والتي تشارك مشاركة فعالة في إشباع حاجات الأفراد وتلبية طموحاتهم الذاتية والاجتماعية، فالوظيفة قد تكون ظاهرة أو كامنة وغير متوقعة إلا أنها في الوقت نفسه قد تكون بناءة وهدامة بالنسبة للنظام الذي توجد فيه، أما ثانيهما فإن اصطلاح الوظيفة قد يقصد به الترابط والتكامل[5]. ولهذا استعير مفهوم الوظيفة في البحوث السياسية، لاسيما من جانب علم الأحياء، إذ يدل فيه على العمليات الحيوية التي تساهم في المحافظة على الجسم الحي[6]. إذ استعيرت لكل عادة أو هدف مادي ولكل فكرة أو عقيدة تقوم بوظيفة حيوية ولها مهمة تؤديها وتمثل جزءاً لازماً لكل منظومة، إذ هي تدل على الترابط بين هذه الأنشطة ذات الأهداف لتبرز لنا مفهوم التوظيف[7]. وعلى ضوء ما تقدم فقد عرف (ميرتون) الوظيفة بدلالة التوظيف بأنها "تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها، والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين"[8]. لذا فإن لكل وظيفة ظواهر متعددة وهذه بدورها تساعد على استمرارها في القيام بعملها، وإن جميع هذه الظواهر في النظام مرتبطة ومتعلقة الواحدة في الأخرى، واي تغيير في أي منهما لابد أن يؤثر في جميعها، فهناك علاقة مباشرة بين الوظيفة التي هي نتيجة لنظام ونسق معين، والوظيفة التي هي ترابط بين متغيرات مختلفة[9]. كما أن تحديد الوظيفة ليس له معنى إلا بالإشارة إلى النظام الذي تؤدي الوظيفة فيه وله، إذ أنه يعتمد في تفسير ظاهرة ما على الأثر الذي تحدثه الظاهرة[10]. ولتوضيح "التوظيف الاستراتيجي" فإن هناك علاقة وثيقة بين الأدوار والوظائف إذ أن الأنماط النوعية لوظيفة ما تكون الدور، ومع ذلك يجب ألا يخلط بين الدور والوظيفة، إذ أن الدور هو مجموعة طرق الحركة في مجتمع ما، التي تتسم بطابعها سلوك الأفراد في ممارسة وظيفة

خاصة[11]. وضمن هذا السياق نتساءل ما هي الأدوار التي يمكن أن تؤدي إلى التوظيف الاستراتيجي؟.

المحور الثاني- ماهية الدور (Role):

يمكن ان تشغل كلمة الدور عند استخدامها لغويا عدة مواقع، ولعل من بينها توظيف المفردة بدلالة "الحركة" في محيط او بيئة معينة، ومن خلال هذا التوظيف يمكننا كشف وتحديد البعد الاستراتيجي الذي يلعبه الفاعل الدولي وعلى الصعيدين الدولي والاقليمي[12]. وبما يمتلكه من ادوات وقدرات تمكنه من الوصول الى اهدافه. لذا يمكن ان ندرك التوظيف بدلالة الدور في محيط او بيئة معينة طالما انهما لا ينفصلان عن بعضهما،فكلاهما يتضمن استجابة لحاجة معينة وتحقيق اهداف محددة، إذ يمكن تعريف الدور على أنه "نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده ولذاته بصفته عضواً في جماعة أو ممثلاً لطائفة من الأفراد أو متميزين بسيكولوجية". بمعنى آخر، إن الدور "نموذج منظم للسلوك، ومتعلق بوضع معين للفرد في تركيبه تفاؤلية"[13].فضلاً عن ذلك فإن الدور يمكن أن يقصد به "مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعياً المرتبطة بوظيفة معينة"[14]. لهذا يتضمن الدور أنواع سلوك الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف[15]. فالدور ينطوي على مفهوم الاندماج في نسق معين تعين له نشاطات أو وظائف ينبغي أداؤها، إذ أن للدور علاقات وثيقة للمهمة التي يجب أداؤها، والمهمة المناطة به هي جزء من وضع عام مأخوذ ككل، وبموجبه فإن مفهوم الدور على صفة الالزام، إذ أن علم الاجتماع السياسي يرى بأن الدور وظيفة وأنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات[16]. وفي معظم الحالات يكون الدور في صميم أدوار أخرى كثيرة، وبذلك تتشكل شبكة أدوار معقدة جداً وإذا أخذ أي دور وحده أو بالتسلسل، فالنتيجة تكون تركيباً من العلاقات المتشابكة يتداخل فيه دور ما مع عدة أدوار أخرى. وشبكة الأدوار تعكس تعقيد نماذج السلوك الاجتماعي والسياسي أو تحذر من معاملة أي دور كأنه دور مستقل، فمن الناحية التحليلية، يمكن عد كل شبكة من الأدوار "نظام أدوار" وتترتب على ذلك نتيجتان: الأولى، إن بعض الأدوار لها علاقة مباشرة مع غيرها أكثر مما للأدوار الأخرى، لارتباط هذه الأدوار ارتباطاً وثيقاً مما يؤدي إلى النتيجة الثانية، هو أن أي تغيير في دور ما قد يكون له نتائج على الأدوار الأخرى، ومن ثم، على العلاقات التي يقوم بها الدور بحكم أدواره[17]. إلا أن كل دور في محتواه ومكنونه، يتضمن تنظيم مجموعة أدوار متباينةنسبياً ويمكن تحديد هذه الأدوار بأنها منظومات إكراه معياري أو عرفي يفترض بالممثلين الفاعلين-سواء كانوادولاً أو غيرها- أن يتقيدوا بها، ومنظومات حقوق متلازمة مع

هذه الإكراهات الموجبات، وعليه فإن الدور يحدد منطقة من الواجبات والإكراهات متلازمة مع منطقة إستقلالية شرطية وإن هذه الإكراهات المعيارية constraint normative المتصلة بالأدوار تولد ما يعرف بـ"ارتقاب الأدوار Role Expectations التي من شأنها الحد من الريبة والشكوك في التفاعل، فعندما يدخل الفاعل أ في تفاعل مع ب يرتقب كل منهما أن يتصرف الآخر ضمن الإطار المعياري أو العرفي الذي يحدده له دوره، وفي الواقع تنطوي الإكراهات المعيارية على شيء من الغموض واللبس واللا تعيين يكفل بموجبها للفاعل هامشاً من حرية المناورة يستطيع من داخله أن يطور سلوكاً استراتيجياً يتواءم مع أهدافه[18]. غير أن مفهوم الدور يبقى مفهوماً غامضاً بسبب اتصاله بالدراسات السايكولوجية _السايسلوجية الحديثة، ومنها انبثقت المحاولات للاستفادة منه في تفسير السلوك الخارجي للدول، فقد طبق لمعالجة دور الدولة كوحدة من وحدات النظام الدولي إذ انطلق من منهج سلوكي بسبب أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي[19]. لكن ما يثير الانتباه هو أن الوحدات السياسي تختلف في مصالحها وأهدافها، فضلاً عن اختلافها في التكوين والقدرات المادية والمجتمعية والجيوبوليتيكية، مما ينعكس في النهاية على سلوكها السياسي الخارجي بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو متوسط الفاعلية أو قليل الفاعلية أو غير فاعل وذلك تبعاً لاختلاف طبيعة الدول بين عظمى وكبرى ومتوسطة وصغيرة[20]. لذا فالدور سلوك سياسي تمارسه الدولة على وفق موقعها في بنية النظام الدولي[21]. مما يتطلب منها توظيف هذا الدور توظيفاً استراتيجياً خدمة لأهدافها. وضمن هذا الإطار أعطى كل من (هارمان، وهدسون، وسنكر) تعريفاً لدور الدولة ضمن إطار النظام الدولي بأنه يعني "إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي وسعيهم لتحديد القرارات والالتزامات والأحكام المناسبة لدولهم وللأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي إن كانت موجودة"[22]. فالأدوار توجد "كتوظيف استراتيجي متكيف ومتأقلم" بسبب ما يتصل بهذه الأدوار من طبيعة الأهداف والمصالح كما يدركها صناع القرارات والتي تتجسد في الأمن، والتنمية، والتطور الاقتصادي والتكنولوجي، والمنزلة الرفيعة والهيبة، وتحقيق الرفاهية في المجتمع، والتنوير الثقافي، فضلاً عن السعي لتحقيق مظاهر القوة للدولة عبر الحفاظ عليها أو زيادة فاعليتها أو باتجاه الظهور كقوة سائدة ومهيمنة[23]. وفي ضوء ذلك يحدد (فرانكل) استخدامين رئيسيين للدور، أولهما كعنصر اساسي لإقامة العلاقات، وثانيهما لتحديد أولويات السياسة الخارجية[24]. إلى جانب ذلك يتصف الدور في تطبيقه على السياسة الخارجية بتكييف الدور القومي "توظيفه استراتيجياً" مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة بالقدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، بمعنى أن

يكون الدور مكافئاً للموقف[25]. لذا فإن الدور هو السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب نسق معين وإن هذا الأخير هو العلاقة أو الإشارة التي تحدد طبيعة هذا الدور[26]. لكن ما يكمن في تركيبة علاقة الأدوار في أنها ليست ثابتة بل مائعة ومتحركة، وإن من اسباب التغير في الدور حدوث تبدلات في توقعات الأدوار الأخرى في نظام الأدوار، فضلاً عن إعادة التحديد والتقييم للدور[27]. بمعنى تكييف الأدوار بما يتناسب مع البيئة للوصول إلى الأهداف. ولهذا فإن الدور نفسه له أوجه متعددة، وإن هذه الأدوار المتعددة هي ذات طبيعة وأهداف مختلفة قد تؤدي إلى بروز ظاهرة "صراع الأدوار"، وإن صراع الأدوار قد يعرض الفاعل إلى مواقف قلقة، وفي بعض الأحيان متناقضة، ولذلك فإن الوظائف والأدوار غير ثابتة، وإنما تظهر للوجود ثم تغير محتواها ومركزها، ويتكون محتوى الأدوار والوظائف بشكل استجابة للحاجات وتحقيق الأهداف التي رسمت من أجلها[28]. إن تصارع الأدوار أو تصادمها، قد ينجم عن ظروف مختلفة، ولكن كيفية تجنب أو حل تصادم الأدوار توحي بعدد من الاحتمالات منها: أولاً، إن بعض الأدوار شاملة أكثر من غيرها بحيث يمكن أن يكون تصادم الأدوار من مصلحتها، وثانياً، إن بعض الأدوار محددة بوضوح أكثر من الأدوار الأخرى، وهذا يساعد في حل النزاع لمصلحتها، أما ثالثاً، فإن بعض الأدوار مرتبطة بالمؤسسات أكثر من غيرها ولا تترك بالقائم بدوره إلا مجالاً ضيقاً للإختيار، وأخيراً إن الأدوار المتعارضة اعتماداً على الظروف يمكن القيام بها[29]. فالدور لا يمثل قيمة مدركة فقط بقدر ما يرافق ذلك الإدراك اقتناع بحقيقة القدرات من خلال ممارسة بفاعلية، بمعنى لا يقتصر إدراك الدور على كونه مجرد تصورات وافتراضات نظرية، ولكنه أيضاً يرتبط بكفاءة القدرات والامكانات القادرة على نقله من حدود الإدراك والتصور إلى أرض الواقع ليمارس بفاعلية واقتدار[30]. فمن الضروري أن تكون للدولة استراتيجية لسياستها الخارجية تكون متوائمة مع واقعها ووزنها الحقيقي، وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من عوامل الفاعلية، إذ أن أخطر مأخذ على عملية تكوين السياسة الخارجية هو رفض تفعيل حقيقة الظروف المتغيرة أو عدم القدرة على التعامل مع الأوضاع الجديدة عند التنبه لها [31]. وفي ضوء ما تقدم فإن للدور خصائصه الآتية[32]:

1. إن للدور معالم سلوك، أي أنماط متمايزة عن السلوك.
2. تجسد الأدوار المعايير، أي أنها تعرف حسب معايير محدودة.
3. إن الدور جزء من نظام علاقات تفاعلية وهو لا يوجد دون أن يكسب هويته من علاقات التفاعلية أو المكملة أو المتبادلة مع الأدوار الأخرى وبذلك يعطي الدور معناه ووظيفته.

4. ينطوي الدور على عنصر قوي من الشرعية، إذ يقول(وليم غراهام موفر) "المعايير تجعل كل الأمور مشروعة".

5. إن حيوية اي دور مرتبطة إلى حد كبير بمستوى الواجب أو الإلزام الذي يشعر به مؤدي الدور.

المحور الثالث- مقومات التوظيف الاستراتيجي بوصفه انعكاساً على مقدرات الدولة:

لكي يؤدي الدور عمله في التوظيف الاستراتيجي الناجح فإن هناك عدة متغيرات تتفاعل فيما بينها يعبر عنها بالمتغيرات المادية والمجتمعية، وهذه المتغيرات بوصفها انعكاساً لقوة الدولة فإن لها آثارها الإيجابية والسلبية في توظيف الدور وتكييفه وتأقلمه في البيئة الدولية مما يمكن من توظيف عناصر قوة الدولة ويعطيها الزخم والفاعلية والاستمرارية في هذه البيئة المعاشة بما يخدم اهدافها ويحقق لها مصالحها الاستراتيجية العليا لذلك فإن هذه المتغيرات هي:

أولاً - المتغيرات الجغرافية:

يشتمل هذا المتغير على مجموعة من العوامل الفرعية أهمها: الموقع، والمساحة، التضاريس[33]، لكن في عالم اليوم وبسبب التقدم التكنولوجي ترتبت على أثرها مجموعة نتائج دفعت إلى تقليص الأهمية التي كانت الجغرافية تتمتع بها سابقاً. ومع ذلك فمن الخطأ انكار الدور المستمر الذي تؤديه الجغرافية في التفكير الاستراتيجي لصانع القرار[34]. فالجغرافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في قوة الدولة، أما ما يتعلق بتأثيرها غير المباشر، فهو نابع من تأثيرها في عناصر قوة الدولة والتي تنعكس بدورها على قدرة الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية وعلى مركزها الدولي. أما تأثيرها المباشر على السياسة الخارجية، فهي تؤثر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية، بل ويذهب البعض من أنصار مدرسة "الحتمية الجغرافية" وعلى رأسهم (راتزل) إلا أن الجغرافية هي الحقيقة الأساسية في تحديد سياسات الدول وتوجهاتهم الاستراتيجية [35]. إذاً، فالمتغير الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، وفي رأي علماء الجيوبولتكس، بأنها تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية[36].

ثانياً- الموارد الاقتصادية:

لم يعد ينظر إلى القوة والنفوذ في المجتمع الدولي على أنها مجرد التفوق في إمكانات العنف المسلح كما كان الحال في المراحل السابقة من تطور النظام السياسي الدولي، وإنما أصبحت هذه بمثابة المحصلة النهائية لعدد كبير من العوامل المتداخلة التأثير بعضها مع البعض الآخر[37]. إذ لا يقتصر عامل القوة والعظمة على الجانب العسكري فقط، وإنما ينبغي أن يترافق ذلك مع تعزيز الاقتصاد الوطني الذي يؤدي الدور الأساس في بناء وتطوير القوة العسكرية ودوافعها[38]. فالاقتصاد

يشكل شرطاً ضرورياً لمنح الدول مكانة القوى العظمى[39]. إذ أنه بمثابة الحاوي للقوة الحقيقية[40]. لذا فإن المؤشرات الدولية الراهنة أصبحت تؤكد أن المتغير الاقتصادي صار مرتكزاً أساسياً لقدرة كل دولة على الفعل الاستراتيجي الهادف والمؤثر[41].

لذا فإن الموارد الاقتصادية هي الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وإن توفر هذه الموارد للدولة يتيح لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية كثيفة، كما يؤثر في قدرة الدولة في دخول سباق التسلح أو دخول الحروب[42]. ففي عالم اليوم لايمكن للدول الفصل بين الحركة الاقتصادية والحركة السياسية الخارجية ، بمعنى فعل كل دولة وفي جوانب أساسية منه يتوقف على قدرة قوة جسدها الاقتصادية وسلامته فبدون هذا الأساس تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب معاً وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير في دور الدولة وفي فاعلية سياستها الخارجية[43]. ومن ثم عدم قدرة هذه الدولة في التكيف الخارجي والتأقلم مع الظروف التي يمكن ان تطرأ على النظام الدولي مما يفقدها في النهاية القدرة على المناورة والمرونة في تفاعلاتها الدولية.

ثالثاً- المتغير العسكري:

يرتبط هذا المتغير بالقدرة العسكرية للدولة، وهذه الأخيرة ترتبط بمدى إمكانية الدولة على توظيفها الاستراتيجي لقواتها المسلحة كماً ونوعاً خدمة لأهداف سياستها الخارجية، وإن القدرة العسكرية للدولة، قد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الإثنين معاً. ونظراً لأهمية ودور هذا المتغير في تأديه وظائفه في الحرب والسلم، فإنه يعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في حركة السياسة الخارجية للدول كافة. فالقدرة العسكرية الفاعلة لازالت أداة الحسم في السياسة الخارجية[44].

رابعاً- العامل السكاني:

إن السكان يمثل العنصر البشري المحوري لأنه عامل حيوي متحرك في داخل الوحدة السياسية، ويعد السكان على درجة كبيرة من الأهمية للدورة ويرتبط ذلك بحجمهم وتوزيعهم وتركيبهم، وليس حجم السكان في الدولة عاملاً هاماً في قدرتها على تلبية احتياجاتهم فقط ولكن لإمكانياتهم وقدراتهم الكامنة أيضاً، وتتمث العلاقة بين حجم السكان والقوى القومية الكامنة في الدولة في عدة مظاهر ديمغرافية أبرزها تركيب السكان ومستواهم التقني، وقدرة الحكومة على تنظيم سكانها لخدمة الدولة، أما توزيع السكان فيعد هو الآخر عاملاً هاماً بالنسبة للتماسك الداخلي في الدولة أو التنافر الإقليمي على رقعتها، كما يؤثر أيضاً على علاقات الدولة بجيرانها، أما التركيب اللغوي والديني والعرقي من المظاهر الديمغرافية الهامة في البناء الداخلي للدول، ويعكس ذلك مدى التجانس أو

التنافر في النسيج السكاني للدولة الواحدة[45]. لذا فإن هناك علاقة وثيقة بين العامل السكاني وقوة الدولة ونفوذها وتأثيرها في النظام الدولي ومن ثم في قدرتها على انتهاج سلوك سياسي خارجي مؤثر، إذ أن الدولة القوية في المجالات السياسية، لها حجم مناسب من السكان، شريطة أن يتميز السكان بالتقدم العلمي والتكنولوجي[46].

خامساً- المتغير العلمي والتكنولوجي:

أصبح للمتغير العلمي والتكنولوجي أبعاد مؤثرة في العلاقات الدولية، ويزداد تأثيره بشكل مضطرد، وقد حقق التقدم العلمي والتكنولوجي تغيرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع، وشمل ذلك التحول في ميدان الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة والاقتصاد وغيرها من المجالات الأخرى. كما ألغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية، إذ اصبحت المعرفة مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، فقد أحدثت ثورة المعلومات تغيرات جوهرية في ميدانين، أولهما: تقنية الإتصالات الجديدة في بث المعلومات، وثانيهما أجهزة الكمبيوتر ومعالجتها، وبالنتيجية فإن انتشار التكنولوجيا الحديثة لا يجعل من المجتمعات مستقرة بالضرورة أو يغيرها نحو الأحسن، إذ أن نمو القدرات العلمية التكنولوجية لبعض الدول يمكن أن يؤدي إلى قيام الصراع الدولي، وفي الوقت نفسه إلى قيام الانسجام الدولي مما له آثار واضحة في الدور الاستراتيجي الذي تقوم فيه الدول في سياستها الخارجية[47]. إلى جانب ذلك، فإن النظام العالمي في كل عصر من العصور ارتبط بشكل دقيق بمستوى التكنولوجيا وتوزيعها على أطراف هذا النظام إذ أن هذا المستوى قد ارتبط دائماً بتوزيع القوى على الوحدات المشكلة للنظام[48]. لذا فإن الثورة التكنولوجية قد نقلت علاقات القوة إلى مرحلة جديدة أخذت تشكل أحد أبرز التحديات التي تجابهها الدول للوصول إلى سلم القوة، وإن صيانة النظام الدولي أصبح يعتمد في هذه المرحلة على هذا المتغير أكثر من أي وقت مضى. لذا فإن التطورات التكنولوجية تكشف عن حقيقة ثابتة مفادها إن أي دولة لم تعد قادرة على تجنب مواكبة هذه التطورات، وإن أي دولة مهما كان حجمها تسعى لحماية أمنها القومي بتطوير أنظمة المعلومات فيها[49]. وعليه شكلت المعرفة قوة، فالدولة التي بإمكانها قيادة الثورة المعلوماتية ستكون أقوى من اية دولة أخرى، مما يعطيها مرونة عالية في المستقبل[50].

مما تقدم فإن الثورة المعلوماتية تشكل تهديداً عميقاً لبنى القوى في العالم، إذ أنها عرضة لتغيير طبيعة الدولة وسلطانها وطرق أساسية كما أن خريطة العالم الجيوبوليتيكية يعاد رسمها فعناصر توازن القوى قد يصيبها الخلل بصورة دائمة وقد تتغير وتصنع على نحو لا يمكن معها استرجاعها، كما أن مؤسسات أخرى في العالم ستواجه تحديات وبالقوة نفسها لأسلوب عملها،

وستخضع لتغيرات عميقة تؤثر على كل من لهم علاقة بها، فالقوة التي تقوم ثورة المعلومات على اساسها تجريتحولاً كهذا في ميزان القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الآيديولوجية[51].

سادساً- المتغيرات المجتمعية.

إن هذه المتغيرات ذات تنوع وتعدد، فهي تشمل كل الجوانب من حركة المجتمع ذات التأثير فضلاً عن تجاربه التاريخية وقيمه وعاداته الثقافية،مروراً بطبيعة وحدته الداخلية،وصولاً إلى هياكله الاجتماعية_السياسية وطبيعة نظامه الحكومي على سياسته الخارجية[52]. ورغم اختلاف تأثير كل من مكونات التوجهات المجتمعية على السياسة الخارجية للمجتمع، إلا أنها ذات تأثير لما يراه المجتمع والنخبة الحاكمة للواقع الخارجي، كما أنها تضع الضوابط والمحددات على قدرة صانع السياسة الخارجية على اختيار بدائل معينة [53]. مما تؤثر في النهاية على نوعية وقدرة التوظيف الاستراتيجي في سعيه لأهدافه.

مما تقدم فإن تفاعل هذه المتغيرات المجتمعية بمجموعها تشكل أساس قاعدي ينطلق في ضوئها صناع القرار للقيام بأدوارهم الدولية والإقليمية وتحقيق غاياتهم المنشودة،فضلاً عن ذلك فإن هذه المتغيرات لكي تقوم بدورها الاستراتيجي الفاعل في السياسة الخارجية فهي تعتمد على توظيفها الاستراتيجي الكفوء في ضوء الضرورة الخارجية في البيئة الدولية[54]. لذلك فإن هذه المتغيرات تعطي الأساس القاعدي الذي سيكون على ضوئه الفعل ورد الفعل لصناع القرار في الدول المعنية تحقيقاً لأهدافهاوتوظيفاً لإمكانياتها.

المحور الرابع- التوظيف الاستراتيجي وأهداف الدول:

كل فعل ينبغي أن يقترن بهدف ليحققه سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وهذا الفعل الذي ينشد الهدف سيجعل من السلوك السياسي لاسيما الخارجي في التعامل أكثر ديناميكية وفاعلية في سعيه لتحقيق أهدافه، إذاً ما هي أهداف الدول؟ وكيف يوظف الدور استراتيجياً لتحقيق تلك الأهداف؟ وكيفية المواءمة بين الإمكانات والوسائل للوصول إلى الأهداف؟ وكيف في المحصلة النهائية نصل من خلالها إلى التوظيف الاستراتيجي؟. نظرياً، السياسة هي تنظيم منطقي وعقلاني للوسائل والأهداف السياسية في العالم بمقدار كبير من الإدراك الواقعي[55]. إذ ان الهدف القيقي الملموس والواضح يعطي الفرصة والأساس لتغيير سوء الفهم والاعتقاد والإفتراض الخاطئ لدى صناع القرار[56]. مما يعطي الفرصة للوصول إلى تلك الأهداف. فالهدف هو "وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة التنفيذ

أو التحقيق المادي[57] ". إلى جانب ذلك هناك من يرى بأن الأهداف هي (التفضيلات المتعلقة بالاشكال المستقبلية المحتملة، اي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية وذلك بالتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى من خلال تخصيص بعض الموارد[58]). بينما هناك من يعرف الأهداف على أنها "تلك التطلعات المستقبلية التي تتبناها الحكومة في محاولتها التأثير في البيئة الخارجية" [59]. إلا ان هناك من يعرف الهدف بأنه "الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار مدعوماً بالقدرات التأثيرية بدولته، التي ترتبها خارج حدودها السياسية خدمة لمصلحتها العامة"[60]. إلا أن للأستاذ الرمضاني تعريفاً آخر للهدف في موضع آخر فيعرفها بأنها "مجمل تلك القيم والحاجات والتطلعات التي ترنو الدولة أو الأمة عبر صانع أو صناع قراراتها إلى إنجازها من خلال التفاعل مع غيرها[61]. وعليه لا يمكن تصور سياسة خارجية من خلال دولة ما لا تنشد تحقيق هدف ما، فالسياسة الخارجية في واقعها ذات تأثير كبير وعميق في وجود وكينونة الدولة[62]. فالدول تحاول دائماً أن تستخدم كل ما تستطيع أن تسيطر عليه من عناصر القوة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها وتأكيد مصالحها القومية والاستزادة من المنعة والعزة بين الدول الأخرى[63]. غير أن مفهوم المصلحة القومية التي تسعى إليها الدول هو مفهوم واسع ومختلف بالنسبة لكل دولة إلا أنه يمكن أن نحدده بأنه يحتوي على "تلك المظاهر التي تسعى لها الدولة لتحقيق آمالها والتي تحمل الصفة الدائمة والثابتة لظروف تلك الدولة" [64]. فضلاً عن ذلك فإن المصلحة القومية هي "كل قيمة ذات أهمية لأي من اللاعبين الدوليين يسعى إلى تحقيقها أو الحفاظ عليها أو العمل على زيادتها"[65].

وضمن هذا السياق، فإن الأهداف في السياسة الخارجية تتشكل ضمن ثلاثة أنماط هي[66]:

1. أهداف مركزية: وهي تلك الأهداف المرتبطة بكيان الدولة والواجب مراعاتها بصفة دائمة مهما كانت التكاليف، والتي يعبر عنها "بمبادئ السياسة الخارجية".

2. أهداف وسيطة: وهي أهداف تتسم بأهميتها لرفاهية الوحدة الدولية ولكنها لا تتصف بطابع الإلحاح الذي يميز الأهداف المركزية، كما أنها تتضمن تحديد مطالب محددة إزاء وحدات دولية أخرى.

3. أهداف هامشية: بعكس الأهداف الوسيطة، فإن الأهداف الهامشية تحدد مطالب عامة إزاء النسق العالمي بأسره وهي لا تعدو كونها تصورات عامة عن مستقبل العلاقات الدولية.

في حين ذهب هولستي إلى تصنيف أهداف السياسة الخارجية إلى ثلاثة أنماط، الأولى: أهداف القيم والمصالح الأساسية، وهي تمثل أهداف المحافظة على كيان الدولة ووحدتها الوطنية

والقومية، والثانية: أهداف متوسطة المدى وهي ترتبط بتحقيق الرفاهية الاجتماعية وزيادة هيبتها الدولية، فضلاً عن ذلك فإنها ترتبط بالكبرياء القومي والسلم والأمن الدوليين، وأخيراً، اهداف بعيدة المدى وتهدف إلى تغيير النظام السياسي الدولي ككل من خلال الاستناد إلى آيديولوجية تؤمن بها الدول كالولايات المتحدة مثلاً [67]. لكن ما ينبغي ملاحظته إن مركزية أو قيمية الأهداف فضلاً عن إنها بعيدة المدى أو هامشية ليست مسألة مطلقة ولكنها تختلف باختلاف الدول وباختلاف تصوراتها ورؤيتها للنسق الدولي والسياق العام لسياستها الخارجية. وعليه فإن الأهداف في السياسة الخارجية لأي أمة تنبثق من أهدافها القومية، لكن هذه الأهداف تختلف اختلافاً كبيراً بين الأمم إلا أنه يمكن تصنيف الأهداف التي تنشدها الأمم بشكل عام وهي[68]:

1. الأمن، ولهذا الهدف مظهران، أولهما، الحفاظ على المركز القانوني للأمة كاملة مستقلة ذات سيادة قادرة من الناحية العملية على التصرف في شؤونها الخاصة، وثانيهما، خلق جو تستطيع فيه الأمة أن تحيا وهي متحررةنسبياً من الخوف على بقائها واستقلالها.
2. الرخاء أو الرفاه، إذ ترغب كل أمة في حفظ مستوى معيشة مواطنيها، ورفع هذا المستوى وتحسينه.
3. الدفاع عن عقيدة ما (الآيديولوجية)، والعمل على نشرها.
4. السلم، نجد أن الأمم كافة وسائر شعوب العالم تدعو إلى هذا الهدف.
5. تنمية مقدرات الدولة من القوة [69].
6. الأهداف الثقافية، فكل دولة تسعى إلى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه.[70].

وضمن هذا الإطار وفي سياق سعي الدول لتحقيق أهدافها، ولكي يكون الفعل السياسي الخارجي في العلاقات المتبادلة أكثر حيوية وتأثيراً، فينبغي أن يكون هناك انسجام وتنسيق بين الأهداف والوسائل بصورة جيدة ومقبولة[71]. وهذا ما يمكن أن توفره الاستراتيجية، إذ أن لكل استراتيجية ثلاثة ابعاد متمثلة، بالأهداف والمصادر، والخطط التي تربط بين الأهداف والوسائل ويكون هناك دور توظيفي للتحليل الاستراتيجي، إذ يجسد هذا الأخير الترابط القائم بين الأهداف والوسائل في سياسة خارجية ما[72]. وفي سياق ذلك، جرى تعريف الاستراتيجية بأنها: "علم وفن تنمية وتعبئة واستخدام قدرات دولة ما، أو مجموعة دول، في زمن السلم والحرب، بما يتضمن تحقيق الأهداف القومية التي تحددها السياسة" [73]. وفي موضع آخر عرفت على أنها: "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب"[74].

لذلك فإن الاستراتيجية عنصر ضروري ومهم لكل سلوك سياسي خارجي يتوخى الوصول إلى هدف لأنها توفر العناصر الضرورية لتحقيق تلك الأهداف. إذاً تتطلب السياسة الخارجية لتنفيذها وجود استراتيجية متطورة لمتابعة الأهداف، فالاستراتيجية التي يتم تبنيها في النهاية هي انعكاس لأهداف السياسة الخارجية، كما هي انعكاس للقدرات والقيم المحلية[75]. فالاستراتيجية باستخداماتها المتنوعة سواء السياسية أو العسكرية وغيرها، تنطوي على تصور شمولي لوضع معين أو هدف معين يراد تحقيقه أو بلوغه بوسائل مختلفة أو متنوعة[76]. لذا فإن الأهداف ضمن توظيفها الاستراتيجي متحركة ومرنة، وأسباب ذلك واضحة، وبعض هذه الأهداف يتحقق، وهناك من الأهداف ما يتطلب تطويرها وإعادة طرحها بصيغ أخرى، كما أن الظروف قد تكشف عن استحالة الحصول على بعض الأهداف، أو عن المخاطر التي يتعين على الدولة تحملها في سبيل تحقيقها وهذه الأمور تفرض على الدولة مراجعة أهدافها الحيوية وتقييمها أما بتغييرها وإبدالها بأهداف أيسر نسبياً في بلوغها وأما الإبقاء على الأهداف كما هي ولكن مع مضاعفة مقدرات التنفيذ أو تغيير وسائله وأساليبه بأخرى تكون أكثر فاعلية[77]. وعليه فإن التوظيف الاستراتيجي ليس محصوراً بمجال دون مجال آخر، فكل مجال يوضع له هدف للوصول غليه، وهذا الهدف لايمكن نيله دون رسم استراتيجية متعلقة به تكفل تحقيقه، لذا فإنه يناط بالاستراتيجية ضمن إطارها التوظيفي تحقيق الأهداف الآتية[78]:

1. تقييم الوضع في المجال المعطى واكتشاف القوانين الأساسية التي تحكمه.

2. وضع خطة استراتيجية تتضمن تلك القوانين أو القواعد والمفاهيم الأساسية وتعيين الإجراءات الاستراتيجية الواجب إتخاذها وأنسب أساليب العمل والممارسة لتحقيق الأهداف، أي تكييفها بما يتلاءم معها.

3. تحديد نظرية التطبيق أو التكتيك في المجال العكسري أو السياسي و خطوطه العامة العريضة وتشرف عليه وتقوده ككل.

ولهذا فالتوظيف الاستراتيجي ينطوي على القيام بالأنواع الثلاثة الآتية من الخيارات على الأقل لتحقيق الأهداف وهي، أولها، الاختيار بين الأهداف، فهي تسبق من الناحية المنطقية اتخاذ اي قرار آخر، وهي تتعلق بتحديد الأمة لأهدافها العامة في شؤون السياسة الدولية وتحديد أهدافها الخاصة في بعض المواقف والأوضاع الخاصة، فهي تنطوي على المقارنة بين الأهداف لتحقيق أهداف أكثر قيمة، وثانيها اختيار الوسائل، أي اختيار الوسائل الأكثر صلاحية وفاعلية من غيرها في تحقيق الأهداف التي اختارتها، كالدبلوماسية أو الحرب أو المساعدات أو غيرها، وأخيراً، تقدير الإمكانات، فالنوعان السابقان من الاختيارات يتأثران بلا شك بما يعتقد واضع السياسة إن في

مقدورهم القيام به بالنسبة إلى إمكانات الدول الأخرى التي يعنيها الأمر بدرجة مباشرة، فالدول لا تستطيع أن تحقق من الأهداف أو أن تستخدم من الوسائل عدا تلك التي تدخل في نطاق قدراتها وإمكاناتها [79]. وعليه فإن التوظيف الاستراتيجي يتطلب التمييز وبوضوح بين الهدف الجوهري والثانوي. والهدف المرحلي والهدف النهائي، وهكذا يغدو من الواضح إنه مهما يكن الهدف الأساسي والبعيد فإن السير باتجاهه يتطلب تطوير مناورة تتخللها أهداف وسيطة، ويتضمن وضع هذه المناورة، كما في كل استراتيجية، تحديد الطريق المؤدي لهذا الهدف انطلاقاً من الوضع المعاش[80]. ولإنجاح التوظيف الاستراتيجي، ينبغي توفير العنصر الحيوي في التخطيط الاستراتيجي وهو "المفهوم الاستراتيجي"، إذ يقصد به التقرير المركب الذي يجمع بين الهدف القومي والوضع التقديري والمبادئ التكتيكية التي تصبح قاعدة العمل بالنسبة للحكومة في تحمل مسؤولياتها الدولية فالغرض من التخطيط الاستراتيجي هو الوصول إلى مفهوم عملي للاستراتيجية، إذ تحل الأمور العادية في السياسة الخارجية كأمر تكتيكي أكثر من أمر في مستوى التحليل الاستراتيجي الكبير[81].لذا فإن أحد أعمدة التوظيف الاستراتيجي، هو التخطيط الاستراتيجي الناجح فالتخطيط، اصطلاح حديث لمجموعة فعاليات مارسها البشر منذ قديم الزمان، فالإنسان يفكر في مستقبله كلما شعر ضرورة بأن يحتاط لغده وان يتجنب ما لايرغب كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً. فلا يمكن تحقيق الأهداف إلا بوضع الخطط المناسبة وتهيئة البرامج اللازمة التي بواسطتها يمكن تنفيذ الخطط وتحقيق الأغراض الأساسية المبتغاة منه[82]. فلا توجد هناك خطط بدون مصالح، وبالمقابل لا توجد مصالح بدون خطط[83]. وعليه فإن بانعدام المصالح فليس هناك حاجة للتخطيط، لأن التخطيط عملية مرتبطة ارتباطاً لا ينفصل بمصالح وحاجات ومطالب تفرض التفكير بها وخلق الوسائل التي من خلالها يمكن تحقيقها وتنفيذها، فتحديد الأهداف والمصالح من التخطيط هي جزء أساسي من عملية التخطيط[84].

مما تقدم فإن ممارسة التأثير الإيجابي في البيئة ينطوي على جانبين أساسيين أولهما، الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وثانيهما، التخطيط العقلاني لكيفية ترجمة هذه الأهداف إلى واقع ملموس[85]. وعليه فإن التخطيط في السياسة الخارجية وبالشكل الدائم والبعيد عن العشوائية والاعتباطية يعطي القوة والنفوذ، كذلك يعبئ الأمن ويعمل على تحقيق المصالح القومية[86]. لذا فإن التخطيط ضمن سياقه الاستراتيجي، هو انتخاب أهداف معينة قصداً وتحقيقها بصورة منظمة فعلاً[87]. إلى جانب ذلك فإنه التفكير الرامي إلى تطويع المستقبل من خلال الاستعداد المسبق تحقيقاً لهدف محدد عبر وسائل معينة، وبهذا يصبح التخطيط وسيلة لإنجاز غاية وليس غاية بحد

ذاتها[88]. وعليه فإن الأفعال والحراكات التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة بحاجة إلى ضبط وتنظيم وتنسيق، فالأهداف لا يقتصر إنجازها على وجود فعل، وإنما يجب أن تكون هناك خطة أو خطط يستكمل بها الفعل مقوماته لتحقيق أهدافه، وإن الخطط بحاجة إلى الوسائل، وإن عملية الجمع بين الهدف والوسيلة من خلال التخطيط تفرض بدورها توفر عنصر القدرة وهذه الأخيرة تنطوي في الواقع على فن ومهارة استخدامها، أي المهارة في تطويع الوسيلة لبلوغ الأهداف، أو المهارة في تكييف الوسيلة مع الهدف[89]. ومن هنا يدرك مفهوم التوظيف الاستراتيجي، فالتخطيط على مستوى التوظيف لمشكلة معينة أو وضع محتمل، يحدث في نطاق التحليل الشامل لكل ردود الفعل والتأثيرات القريبة والبعيدة التي يحتمل أن يؤدي إليها الأخذ بحلول معينة بالنسبة إلى الأهداف المعتمدة لاستراتيجية الدولة، أي أن التخطيط لتلك المشكلات والاحتمالات لا يجري بشكل منفصل عن الأوضاع العامة لهذه الاستراتيجية وإنما كجزء لا يتجزء منها[90].

وعلى اساس ما تقدم , ولكي يكون التوظيف الاستراتيجي قادر على مواجهة أي طارئ فإنه يتطلب تكييف وتكتيك الوسائل والامكانات مع البيئة لتحقيق الأهداف فالتكيف مهمة ضرورية تتطلب تفكير استراتيجي عالي المستوى متطور مع الزمن، إذ يقصد بالتكيف "القدرة على المواءمة بنجاح مع ظروف البيئة المتغيرة، وتعتبر هذه القدرة إحدى علامات الاستقرار، ويمكن أن يأخذ التكيف شكل التغير في الأشخاص أو الوظائف أو الإجراءات دون حدوث أزمة تهدد استمرار الفاعل الدولي"[91]. فالتكيف ينطلق من كيفية استجابة الدول للقيوم التي تفرضها أو الفرص التي توفرها البيئة الدولية، لذلك فإن تلك الفرص والقيود تختلف من دولة إلى أخرى، كذلك فإن القدرات التكييفية للدولة لا تختلف طبقاً لمقدراتها فحسب، وإنما أيضاً طبقاً لإراداتها[92]. فالعقيدة الاستراتيجية، لا يجوز أن تتحول أو أن تنقلب إلى وصفة سحرية جاهزة، أو نظرية فكرية مجردة، أو صيغة متعصبة ومتحجرة ومغلقة، ينبغي أن يكون لها توظيف متكيف ومرن في تشخيص الأخطار المحتملة والمتوقعة، وتحديد أساليب المواجهة وطرق المقارعة واختيار الأهداف الممكنة القابلة للتنفيذ والوسائل المناسبة الكفيلة بتحقيقها، ولعل المهمة الأساسية لأية عقيدة استراتيجية هي أن توفر منهجاً للتصرف ونمطاً للعمل يتواءم مع الظروف ويتطاوع معها[93]. وفي النسق السياسي، تستخدم القوة في كل قواعد النسق كأنموذج للتوظيف والتكيف ونيل الأهداف والاندماج والتكامل[94]. فالسياسة الخارجية لأي دولة هي دائماً النتيجة الطبيعية لتقويم علاقات القوة على النحو الذي توجد فيه بين الدول المختلفة وفي اية لحظة، وعلى النحو الذي قد يتطور إليه في المستقبل[95]. فالقوة مازالت هي محور الارتكاز الرئيس في تحديد إطار استراتيجيات القومية للدول، وفي تكييف أنماط علاقاتها

الخارجية وتقرير طبيعة الأهداف المتوخاة من وراء هذه الاستراتيجيات والسياسات [96]. إلا انه وفي مجال آخر، فإن العقيدة الاستراتيجية المتصلبة إلى درجة عالية أو المتحجرة تماماً، يمكن أن تستنزف طاقات اصحابها إلى حد كبير دون فائدة أو ضرورة، فإذا اتسمت العقيدة الاستراتيجية بدرجة فائقة من التعقيد أو الغموض فإنها يمكن أن تتعرض إلى التصدع وأن تصاب بالإنهيار تحت ضغط عملية صنع القرار، لذا ينبغي أن تمتاز بنوع من التكيف والمواءمة والتطويع للوصول إلى أهدافها[97]. وعليه فإن مهمة صناع القرار في تحقيق أهدافه ضمن إطار التوظيف الاستراتيجي تنقسم إلى قسمين، الأول يتعلق بتحليل عناصر القرار وصياغة "القرار الممكن" المتناسب مع هذه العناصر، بمعنى ملاءمة الهدف مع الأداة، أما مهمتهم الثانية والأهم، هي تبدي العناصر المادية والمعنوية القابلة للتبدل، لخلق ظروف جديدة تسمح باتخاذ "القرار المناسب" الذي يخدم الأهداف الاستراتيجية العليا، بمعنى ملاءمة الأداة مع الهدف[98]. لذا فإن ما يحتاجه صناع القرار في تحقيق أهدافهم الاستراتيجية، يتعلق بمدى قدرتهم الإدراكية على تفهم أسس السياسة الخارجية، وقدرتهم الاستراتيجية على تحويل ما تفهموه إلى عمل سياسي ناجح ومؤثر[99]. بمعنى لديهم القدرة على تطويع المستقبل، أو الاستعدادا له، عن طريق حسن اختيار البدائل[100]. لذلك فإن التوظيف الاستراتيجي يعمل على إعطاء الفاعلية والمرونة في انسجام الوسائل مع الأهداف للوصول إلى القرار المناسب، بمعنى الاستعداد الجيد والفاعلية في تطويع الإمكانات تحقيقاً للأهداف.

أما ما يتعلق بالتكتيك الذي يتطلبه التوظيف الاستراتيجي، فهو عنصر ضروري لإنجاح أي استراتيجية لتحقيق أهدافها، فالتكتيك "هو العمليات المتواصلة في عدة ساحات، تقوم بها أجهزة مختلفة بوسائل متباينة بيد أن غرضها الرئيس هو تحقيق المهمات التي رسمتها الاستراتيجية العليا[101]. فهي وسيلة تستخدم منهج مؤقت وسياسة وقتية بغية تحقيق الهدف الاستراتيجي البعيد[102]. فلا تمتلك أية دولة الموارد الكافية للدفاع عن جميع مصالحها لقواتها الذاتية في جميع الأوقات، والاستراتيجية تعني إجراء الاختيار، والاختيار يعني فرض مجموعة من الأولويات الاستراتيجية، اي يجب أن تكون هناك مرونة في التكتيك، ويكون هذا في ظل مجموعة من الأولويات ثابتة في الذهن[103]. لذا فإن التخطيط على المستوى التكتيكي يجري في إطار أقل شمولاً منه في التخطيط الاستراتيجي الشامل، وهو يستهدف تدبير حلول عاجلة ومؤقتة للمشكلات التي تتعرض لها الاستراتيجية القومية لاسيما في مرحلة التنفيذ، ولهذا فالتخطيط التكتيكي لا يتطلب تصورات بعيدة المدى لكل الآثار التي تخلقها هذه المشكلات في استراتيجيات الدولة، ومن مزاياه السرعة والمرونة والاستجابة لأي بادرة تغيير، وتسهيل عملية التقدم والتراجع بحسب مقتضيات

المواقف والظروف وهذا بدوره يسهل على الدولة الأخذ بأسلوب المناورة[104]. وهي تمثل احد الأركان الرئيسة للتوظيف الاستراتيجي، لذا فالتكتيك يتيح إعادة تحريك الإمكانات لتلائم التغيير في أي جانب من الجوانب، أي إعادة توزيع مقدرات التنفيذ وعلى وفق الترتيب في قائمة الأولويات[105].

إذاً ضمن التكيف والتكتيك يكون التوظيف الاستراتيجي لتقدير الأحداث وتطويعها على العمل عندما يكون التوجس خيفة منها تبعاً لأثرها الممكن على مجرى خطط العمل الاستراتيجي وعلى المستوى القصير والطويل ويؤدي تركيب هذا الأثر الممكن مع التشخيص السياسي على المدى الطويل إلى وضع خط سياسي على مدى طويل رداً على الأحداث، ويستنتج من هذا الخط السياسي والتشخيص الاستراتيجي على الاجل الطويل خطة فعل أو رد فعل لأجل طويل ضد الحادث، وكذلك بالنسبة للأجل القصير، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحديد خطة الفعل ورد الفعل على الأجل القصير المخصص لمجابهة الحادث والحيلولة دون وقوعه، لذلك يتم تنسيق خطط الفعل ورد الفعل على الأجلين الطويل والقصير استناداً إلى الهدف السياسي البعيد، فنكون أمام توظيف استراتيجي معد للظروف ومتأقلم معها، وذات مرونة عالية لأي طارئ ومهيء لاستيعاب الموقف والأحداث"[106]. ومن جانب آخر فالهدف الحقيقي للتوظيف الاستراتيجي هو العمل على خلق وضع استراتيجي ملائم يؤدي بالنتيجة إلى الوضع المطلوب "[107]". فالاستراتيجية بمعناها المرن هي عقيدة متحركة أو أسلوب تفكير يجيد لصاحبه التعامل بصورة صحيحة ومنطقية مع الأحداث والمتغيرات المحيطة بالفاعل وصولاً إلى أهداف يتوخاها ذلك الفاعل، وعليه أن يختار من بين جملة وسائل وخيارات ما هو أكبر ملاءمة وأشد فاعلية "[108]". فالتوظيف الاستراتيجي لا يمكن أن يترقب التغيرات بل هو السعي لإحداث وإجراء التغييرات الملائمة له"[109]". فالهدف في الاستراتيجية يتحكم في الاسلوب، ذلك أن مهمة تقدير الهدف في مفهوم أية دولة هو في حقيقته بناءً على ما تقدم يتضمن اكتشاف القاعدة التي تبنى عليها الاستراتيجية "[110]".

وعلى ضوء ذلك، فإن التوظيف الاستراتيجي يسعى إلى إمكانية مواجهة أي طارئ بوسائل وطرق أخرى غير التي حددت لها مسبقاً فضلاً عن احتوائها، كذلك يمكن أن يكون هدف التوظيف الاستراتيجي هو تضييق احتمالات الفشل وخلق هامش من حرية العمل والمناورة لدى صناع القرار الاستراتيجي لإنجاز أهدافهم الاستراتيجية وتحقيق مصالحهم العليا، بمعنى أن جوهر التوظيف الاستراتيجي ينطلق من السعي لتحقيق وضمان المصلحة القومية والدفاع عنها، فضلاً عن استثمار الدولة لإمكاناتها وقدراتها المتوفرة لإخراج سلوك سياسي خارجي فاعل ومؤثر لتحقيق أهدافها.

المحور الخامس-أبعاد التوظيف الاستراتيجي ومبادئه:

يتطلب التوظيف الاستراتيجي فهم وادراك للدور الذي يقوم به الفاعل الدولي، فصناع القرار ينبغي ان يعرفوا كيف ومتى يترتب على احد ما ان يتصرف وماذا ينبغي ان يفعل في اثناء ادائه لدوره وتلقيه الاحداث، وهذا بدوره ينطوي على معرفة الروادع المحتملة، وبذلك يصبح التكهن الدقيق في العلاقات ممكنا،غير ان هذه المقدرة على التكهن توضع ضمن الحدود التي تضعها الترقبات وعلى اساس افتراض ان السلوك يطابق الدور، مما يسمح للنماذج في علاقات الدور بان تكيف سلوكها على وفق ردود فعل الاخرين المتوقعة"[111]". لذا يعتمد التوظيف الاستراتيجي على بعض التفهم للمستقبل، حتى يتمكن من تغير التركيبة، فتنتج بسهولة تقديرات مختلفة، لمواكبة التطورات المحتملة"[112]". وهي تقتضي وتستدعي ان يقوم اصحابها المشتغلون بها والمتفرغون لها باستقراء واستقصاء واستجلاء عقل العدو او الخصم الحقيقي او المتوقع او المحتمل وحتى المنافس، وطبيعة تكوينه وطريقة عمله ومنهجية تخطيطه، وامتلاك المعرفة الواضحة الموضوعيه الدقيقة للطرائق والاساليب والحسابات التي يعتمدها وتبعها ويستخدمها في تقدير المواقف وصنع القرار واختيار وسائله"[113]". فالوحدة الدولية ضمن اطار النسق الدولي لها دور ينبغي عليها ان تكيفه وتأقلمه وتطوعه خدمة لأهدافها، وهذا بدوره يصبح أحد علامات سياستها الخارجية، لذا يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة ابعاد رئيسة هي:"[114]"

1. تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي، أي تصوره للمجالات الرئيسة التي تتمتع الوحدة لها بنفوذ، ودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة، فكل مستوى يقدم تصور لدرجة النفوذ المتوقعة.

2. تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية للوحدة الدولية وتفاوت تلك الدوافع بين تعاونية وتصارعية.

3. توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة اداء وظيفة في النسق، فهناك ادوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي – كدور تصدير الثورة العالمية – وأدوار اخرى تنصرف الى استمرار الوضع الراهن في هذا النسق – كدور رجل الشرطة العالمي – وهذه الادوار تؤثر بفاعلية التوظيف الاستراتيجي للإمكانات والقدرات لشغل هذه الادوار.

وفي ضوء هذه الابعاد، فإن الدور يتضمن ثلاثة جوانب رئيسة، يتعلق بها نجاح التوظيف الاستراتيجي في تكيف الموارد والامكانات والمقدرات المتاحة لتحقيق المصالح القومية والاهداف الاستراتيجية العليا، أولها الإلتزام، إذ يبدو الدور بالنسبة للدولة كأنه التزام لابد ان تقوم به بحكم وزنها في المجتمع الدولي، كالولايات المتحدة ودور القيادة، وثانيها، التوجيه، بمعنى مقدار التأثير

والنفوذ الذي تمارسه الدولة على غيرها من الدول، كالدور الذي مارسته القوتان العظميان في أيام الحرب الباردة، وأخيراً، الحضور، بمعنى المشاركة الفاعلة في التطورات المتعلقة بأحداث أو قضايا معينة، كالتحرك الاوروبي أزاء عملية السلام في الشرق الاوسط"[115].

كما أن الدور فضلاً عن هذه الابعاد والجوانب التي تميز بين مختلف الادوار في السياسة الخارجية فإن له خصائصه الاتية:"[116].

1. الدور لا ينصرف الى مجرد التصور من جانب صانع القرار لهذا الدور، ولكن يشمل الى جانب ذلك كيفية ممارسة في مجال السياسة الخارجية، فتصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته كثيراً ما يتوائم مع نوعية السياسة الخارجية الناشئة عنها.

2. ان مفهوم الدور لا يقتصر على مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته فقط وانما تصوره للدور الذي يؤديه أعداؤه وخصومه ومنافسوه الرئيسيون في النسق الدولي.

3. من المتصور ان تلعب الدولة اكثر من دور في آن واحد، بل ان هذا الوضع اكثر شيوعاً.

4. يمكن ان تلعب الدولة دورا معيناً على المستوى العالمي ودوراً اخر على المستوى الاقليمي.

وعلى أساس ما تقدم، فإن هذه التصورات لصانع القرار على دور دولهم في النسق الدولي، وكيفية اداء هذه الدولة لدورها في ذلك النسق، يقتضي منهم ان يوفروا الشروط اللازمة لإدامة هذه الادوار، كما ان هذا يستلزم منهم العمل على تكييف الوسائل والامكانات وتطويعها للوصول الى اهدافهم، فضلاً عن الاستعداد لمواكبة التطورات والتهيؤ للأحداث.

وفي ضوء ذلك، فإنه يمكن تقديم المفاهيم المصورة الاتية للادوار السياسية الخارجية، والتي تورد على سبيل المثال"[117].

1. قاعدة الثورة، فصانع السياسة الخارجية يتصور بأن لدولته واجباً رئيساً في قيادة الحركات الثورية الخارجية، ومدها بالمعونة المادية والمعنوية، وعادة ما يأخذ هذا الدور مفهوم تصدير الثورة، كالثورة في ايران.

2. المعادي لآيديولوجيا، اذ ينصرف هذا الدور الى الدخول في علاقات صراعية مع النظم السياسية التي تدافع عن آيديولوجية معينة بهدف تحطيمها، وتقديم مساعدات للمنشقين على تلك النظم، كدور الولايات المتحدة في الحرب الباردة.

3. رجل الشرطة، يتضمن هذا الدور تصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة في ردع من يتصورهم معتدين، كدور الولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينيات.

4. الموازن الدولي، يعني هذا الدور ان الدولة تضطلع بمسؤولية حفظ التوازن القائم بين مجموعة من الدول، وقد يتضمن ذلك الانحياز لمجموعة في مواجهة مجموعة أخرى لحفظ التوازن، كالمملكة المتحدة في القارة الاوروبية.

5. صانع السلام، يتضمن هذا الدور تصور صانع السياسة الخارجية ان لدولته مسؤولية مثالية في إرساء السلام، كالدور السويدي في العلاقات الدولية.

6. الحليف المخلص، وهذا يشير إلى التزام محدد للدولة بتأييد سياسات دولة أخرى تأييداً مطلقاً، كدور بوتان في العلاقات الدولية، اذ انها حليف مخلص للهند.

7. النموذج، يؤكد هذا الدول على أهمية اكتساب النفوذ العالمي من خلال اتباع سياسات محلية، كالدور السوفياتي في الحقبة الستالينية.

8. المدافع الإقليمي، ويقتصر مجال هذا الدور على منطقة جغرافية محددة، وفي هذه المنطقة، فان الدولة لها مسؤولية محددة في حماية مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي، ومن ذلك دور الولايات المتحدة في حماية اوروبا الغربية في حقبة الحرب الباردة.

فالدور السياسي الفاعل والمؤثر في البيئة الخارجية لا يظهر إلا اذا توفرت للدولة ظروف معينة تسمح لها بالتمتع بميزة نسبية مقارنة بغيرها"[118]"، لذا ولكي يصبح التوظيف الإستراتيجية ذا قيمة عليا، وله مردوداته الايجابية في تحقيق الاهداف والمصالح، ومتفاعل ومنسجم مع البيئة المحيطة، وضمن إطاره التخطيطي، فلا بد له من الالتزام بالمبادئ الاتية:"[119]"

1. مبدأ المرونة في التوظيف: بمعنى تؤخذ مجموعة كبيرة من العوامل في الحسبان عند وضع الخطط والتصورات، وترك الخطة مرنة تطبق حسب تطور الظروف، أي قابلية الخطة على مواجهة الظروف المكانية والزمانية، بمعنى آخر، التكيف والتأقلم مع الظروف والبيئة عند بروز متغيرات كابحة تحول دون تحقيق الهدف.

2. مبدأ بعد النظر والدينامية: أي تتضمن كل خطة نقاطاً للتنفيذ المباشر وأخرى كخطوة تالية بعد نجاح تنفيذ النقاط الأولى، أم الدينامية فهي الانتقال من خطط قصيرة المدى إلى خطط بعيدة المدى، وبأسرع ما يمكن عند توفي الفرص.

3. مبدأ استمرار التخطيط والتقييم والتجدد: بمعنى لا تنفصل أية مرحلة عن المراحل اللاحقة لها وتعديل أساليب التخطيط، كما أن عملية معرفة وضع لا تكون فقط قبل صياغة الخطة وإنما أيضاً بعد ذلك، أي العمل على توافق الخطة مع الوضع.

4. التوظيف وحساب الاحتمالات: أي لا بد أن يأخذ التوظيف الاستراتيجي بعين الاعتبار ردود فعل الاعداء والخصوم والمنافسين سواء كانوا الواقعيين أو المحتملين من خلال تقدير احتمالات فعله وردود فعله، وضع المضادات سلفاً بقدر الإمكانات وبالوسائل المتاحة.

5. مبدأ تماسك الخطة: إن التوظيف الاستراتيجي لكي يؤدي دوره الاستراتيجي الفاعل والمؤثر، فلا بد للخطة أن تتصف بمبدأ التماسك، فالاخير لا يعني التحجر والجمود، بقدر ما يؤدي التماسك في الخطط إلى جعلها قادرة على مواجهة الانتكاسة الجزئية، كما يؤمن لها سرعة التنفيذ ومنطقيته.

6. مبدأ المناورة: أي تأمين الاساليب التي تكفل لصانع القرار هامش واسع من حرية العمل والحركة في تنفيذ إستراتيجياته، وهذا يعطي التوظيف الاستراتيجي دوره في كسب المناورة الخارجية.

7. مبدأ الواقعية: أي ان تنطلق الخطة من الاوضاع والبيئة المحيطة بالموضوع والابتعاد عن الخيال والتمني، وان تبنى على الاسس المعقولة والعلمية، وان تتلائم الحاجات مع الإمكانات المتاحة، بمعنى ان تصمم الخطة عى محور الإمكانات المتوفرة، او التي يمكن توفيرها فعلاً "[120]".

8. مبدأ اولوية الاهداف وأهميتها: لكي يؤدي التوظيف الاستراتيجي دوره، فينبغي عليه العمل على المفاضلة بين الاهداف الهامة العامة وصولاً إلى تحديد أهمها ومدى التطابق والتعارض فيما بينها"[121]".

لهذا يجب على الدور في مستوى التوظيف الاستراتيجي وعلى ضوء المبادئ السابقة أن يدرك الأمور الآتية للوصول إلى الاهداف والمصالح العليا"[122]"

1. وجود خطة مسبقة قبل الولوج في دائرة التفاعل على مستوى العلاقات الدولية.

2. ان الفاعل في السياسة الخارجية ينبغي ان يتعرف على الساحات والاعماق التي يفترض منه ان يكون عندها، حتى تكون مردوداته ايجابية.

3. كل إستراتيجية تتقيد بسبلها، ولكن بوسع التفكير الاستراتيجي ان يحقق المعادلة المتوازنة ما بين السبل والمقاصد، وذلك بإختياره الإستراتيجية الافضل والأجدر.

4. أن تكون الإستراتيجية المعمول بها واضحة ودقيقة، ويمكن تكييفها للوصول إلى الغايات.

5. ان تكون الإستراتيجية وضمن آليات توظيفها الاستراتيجي اسلوب تفكير غير متقطع لتجذر الأحداث ومدرك لواقعها ومتطلع إلى مستقبلها.

وخلاصة ما تقدم فإن التوظيف الاستراتيجي، يعمل على مواجهة الظروف والمستجدات في البيئة الدولية والعمل على تكييف وتأقلم الإمكانات والوسائل لتحقيق الاهداف التي خطط لها مسبقاً، لذا فإن مولتكة وضع تعريفاً للإستراتيجية وهو أقرب ما يكون للتوظيف الاستراتيجي وهي "أنها اجراء

الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الهدف المطلوب"[123]"، لذا فإن حقيقة التوظيف الاستراتيجي تأتي من المقدرة على ادماج جميع القدرات – القوة العسكرية، والطاقة الاقتصادية، والتحركات المستترة، والدعاية، والدبلوماسية – في إستراتيجية تخدم السياسة الشاملة، وهذا بدوره يشكل فن المناورة الإستراتيجية – السياسية أعلى المستويات"[124]". اذن مما تقدم يمكن ان نقول ونعرف بأن التوظيف الاستراتيجي هو القدرة على تكييف الوسائل وتوظيف الإمكانات وتطويعها بالقدرات المتاحة والموائمة بينها، ضمن البيئة الدولية المناطة بالفاعل الدولي، لمواجهة الفرص والتحديات بمرونة عالية، خدمة للمصالح القومية وتحقيقاً للأهداف الإستراتيجية العليا.

الخاتمة

كل دولة ينبغي عليها ان تكيف من امكاناتها وقدراتها لكي توظفها توظيفا استراتيجياً يتكيف ويتأقلم ويتولئم ويتطاوع مع البيئة الدولية الجديدة لخدمة مصالحها القومية وتحقيقاً لأهدافها الإستراتيجية العليا، إذ ان دور الدولة ينبغي أن يتكيف مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة في القدرات، بمعنى أن يكون الدور الاستراتيجي الفاعل مكافئاً للموقف، لذا فإن هذا الدور عنصر اساسي في اقامة العلاقات فضلاً عن تحديد أولويات السياسة الخارجية لدولة ما، وبهذا فإن السياسة الخارجية تتطلب وجود توظيف استراتيجي للامكانات والقدرات متطور لمتابعة اهدافها. فالاستراتيجية هي انعكاس لأهداف السياسة الخارجية كما انها في الوقت نفسه انعكاس للقدرات المادية والقيم المحلية، لذا فإن اي تخطيط استراتيجي يتطلب الموائمة بين الهدف القومي والوضع التقديري والمبادئ التكتيكية للوصول إلى مفهوم عملي للإستراتيجية، وهذا المستوى لا يتحقق الا بتوفر عنصر التوظيف الاستراتيجي المتكيف مع الموقف، وفي ضوء هذا فإنها تتطلب تحديد الاهداف الأكثر قيمة ومن ثم اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق تلك الاهداف ومن ثم تقدير الإمكانات التي من خلالها يمكن الوصول إلى تلك الاهداف.

لذا ينطلق التوظيف الاستراتيجي لكيفية استثمار الدولة لإمكاناتها وقدراتها في تحقيق المصالح والاهداف، فالتوظيف الاستراتيجي يعمل على جعل الاستعداد جيد وفاعل في تطويع الإمكانات تحقيقاً للأهداف، أي قادر على مواجهة اي طارئ بوسائل وطرق أخرى غير التي حددت له مسبقاً، إلى جانب ذلك فهو يعمل على تضييق احتمالات الفشل وخلق هامش من حرية العمل تعين صناع القرار على انجاز اهدافهم الإستراتيجية، مما يؤدي بالنتيجة إلى اخراج سلوك سياسي خارجي فاعل ومؤثر ومنسجم مع الواقع، أي يعمل على انسجام الوسائل مع الاهداف.

وعليه فإن التوظيف الاستراتيجي يعتمد على بعض التفهم للمستقبل، من خلال استقراء الاوضاع المحيطة حتى يتمكن من تغيير التركيبة، مما ينتج بسهولة تقديرات مختلفة تلائم ما تغير. وفي ضوء ذلك فإن التوظيف الاستراتيجي الناجح لا بد له ان يتسم بعدة مبادئ لكي يحقق ما يطلب منه، كالمرونة في وضع الخطط وتماسكها حتى يكون قابل لمواجهة الظروف المكانية والزمانية مما يولد لديه التكيف والتأقلم مع البيئة، إلى جانب ذلك ينبغي ان يكون التوظيف الاستراتيجي محتوي لمبدأ بعد النظر والدينامية أي المرحلية في تحقيق المصالح والأهداف، فضلاً عن ذلك لا بد للتوظيف الاستراتيجي ان يتمتع بمبدأ الاستمرار في التخطيط والتقييم والتجدد حتى تتوافق الخطة مع الوضع، زد إلى ذلك فإن التوظيف يعمل على حساب الاحتمالات حتى يكون مستعد لمواجهة الظروف مما يوفر له عنصر المناورة لكسب الفرص، فضلاً عن ذلك فإن التوظيف الاستراتيجي ينبغي ان ينطلق من واقعية الاهداف والامكانات، بمعنى ان ترسم الخطط على ضوء الإمكانات المتوفرة، او التي يمكن توفرها فعلاً مما يخلق لدى التوظيف الاستراتيجي مبدأ اولوية الاهداف وأهميتها في التحقيق. فالهدف الحقيقي للتوظيف الاستراتيجي هو السعي إلى خلق وضع استراتيجي ملائم يؤدي بالنتيجة إلى الوضع المطلوب لذا فان التوظيف الاستراتيجي لا يرتقب التغيير، بل هو السعي لإحداث واجراء التغييرات الملائمة التي تتواكب مع الظروف، وعليه فإن التوظيف الاستراتيجي هو القدرة على تكييف الوسائل وتوظيف الإمكانات بالقدرات المتاحة والموائمة بينها ضمن البيئة الدولية المناطة بالفاعل الدولي لإستغلال الفرص ومواجهة التحديات بمرونة عالية خدمة لمصالحها القومية وتحقيقاً لاهدافها الإستراتيجية العليا.

الهوامش

1. الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا، ص828.
2. وجدي، محمد فريد: دائرة معارف القرن العشرين، المجلد العاشر، دار المعرفة، ط3، بيروت، 1971، ص787.
3. العاني، حسان محمد شفيق: الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986، ص ص 21 – 22.
4. الاسود، صادق: علم الاجتماع السياسي، اسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، ص ص 118 – 119.
5. الحسن، احسان محمد: علم الاجتماع العسكري، دار الطليعة، بيروت، 1990، ص22.
6. الطعان، عبد الرضا وآخرون: مدخل إلى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بلا، ص275.
7. ابراش، ابراهيم: علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، 1998، ص87.
8. نقلاً عن، المصدر نفسه، ص98.

9. الحسن، احسان محمد، مصدر سابق ذكره، ص ص 22- 23.
10.روبرتس، جوفر وآخرون: المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص ص 178 – 180.
11.الاسود، صادق، مصدر سابق ذكره، ص123.
12.الربيعي، غيث سفاح متعب: دور الصين في آسيا، درسة لواقع ومستقبل دور الصين في القارة الآسيوية دائرة على مكانتها الدولية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص6.
13.الاسود، صادق، مصدر سابق ذكره، ص120.
14.السيد سليم، محمد: تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط2، القاهرة، 1998، ص373.
15.روبرتس، جوفر وآخرون: مصدر سابق ذكره، ص399.
16.الاسود، صادق: مصدر سابق ذكره، ص120.
17.يولاو، هاينز: فن السلوك السياسي، ترجمة نخبة من الاساتذة الجامعيين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1963، ص ص 44 – 45.
18.خليل، خليل احمد: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، بيروت، 1984، ص ص 98 – 99.
19. Frankel, Joseph: Contemporary International Theory and the Behavior of states, Oxford University press, London, 1973, p. p. 83 – 85.
20. الحديثي، هاني ياس خضر: سياسة باكستان الإقليمية، اطروحة دكتوراه، مثدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995، ص33.
21. زهرة، عطا محمد: نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(2)، 2002، ص130.
22. F, Charles. Herman and others: New Direction and the Study of foreign policy, Allen, Unwin, Zew Zeulad, 1987, p. p. 279 – 285.
23. Ibid., p.276.
24. Frankel Joseph, Op. Cit., p.84.
25. الحديثي، هاني ياس، مصدر سابق ذكره، ص33.
26. الحسن، احسان محمد: مصدر سابق ذكره، ص25.
27. يولاو، هاينز: مصدر سابق ذكره، ص45.
28. الاسود، صادق: مصدر سابق ذكره، ص ص 121 – 124.
29. يولاو، هاينز: المصدر السابق، ص49.
30. Holsti, K.: National Role Conceptions in the Study of foreign policy, International Studies Quarterly, Vol. 14, 1970, p. p. 233 – 239.
31. عبد إسعيد، محمد توهيل فايز: علم الاجتماع السياسي، مكتبة الفلاح، الكويت، 1999، ص384.
32. نيسبت، روبرت وآخرون: علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، دار النضال، بيروت، 1990، ص ص 160 – 162.
33. السيد سليم، محمد: مصدر سابق ذكره، ص150.

34. الرمضاني، مازن إسماعيل: السياسة الخارجية، دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1991، ص150.
35. السيد سليم، محمد: مصدر سابق ذكره، ص150.
36. مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط5، الكويت، 1987، ص174.
37. المصدر نفسه، ص56.
38. العناد، مجذاب بدر: الانهيار السوفيتي وانعكاساته على مستقبل اوروبا واليابان في النظام الدولي الجديد (رؤية اقتصادية)، في باسل البستاني (محرر)، النظام الدولي الجديد اراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص260.
39. شكارة، احمد عبد الرزاق: الفكر الاستراتيجي الأميركي والشرق الاوسط في النظام الأميركي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع (170)، نيسان ابريل، 1993، ص35.
40. البير، ميشال: تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد، الرأسمالية تناطح الرأسمالية، تعريب بديع يوسف عطية وجورج سعد، دار الحمراء، بيروت، 1996، ص124.
41. الرمضاني، مازن إسماعيل: القوى الدولية الجديدة والعرب في ظل النظام الدولي الجديد، في باسل البستاني (محرراً) مصدر سابق ذكره، ص115.
42. السيد سليم، محمد: مصدر سابق ذكره، ص155.
43. الرمضاني، مازن إسماعيل: السياسة الخارجية، مصدر سابق ذكره، ص165.
44. المصدر نفسه، ص ص 187 – 188.
45. النعيمي، احمد نوري: السياسة الخارجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2001، ص302.
46. ابو عيانة، فتحي محمد: الجغرافية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985، ص ص 65 – 67.
47. توفيق، سعد حقي: مبادئ العلاقات الدولية، دار الشروق، عمان، 2000، ص ص 168 – 170.
48. سعيد، عبد المنعم: العرب ومستقبل النظام العالمي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور (العرب والعالم)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص46.
49. الحديثي، هاني ياس: التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، حولية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(1)، ايلول/2001، ص ص 10 – 11.
50. ناي، جوزيف أس. ووليام أي. واينز: المعلوماتية الأميركية موارد قوة المستقبل، ترجمة شامل سرسن، مجلة شؤون سياسية، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، ع(6 و 7)، 1996، ص94.
51. رستون، ولتر. ب: افول السيادة، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، دار النصر، عمان، 1994، ص14.
52. الرمضاني، مازن إسماعيل: السياسة الخارجية، مصدر سابق ذكره، ص206.
53. السيد سليم، محمد: مصدر سابق ذكره، ص202.

54. الحيالي، ازهار عبد الله حسن: الوظيفة الإقليمية لاسرائيل بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2001، ص33.

55. Jones Roy E: Analysing Foreign policy, An Introduction to some conceptual problems, Routledge & Kegau paul, London, 1970, p. p. 20 – 19.

56. Forsyth, M. G. , H. M. A. Keens – Soper, P. Savigear: The Theory of International Relations, Gorge Allen and Unwin LTD, London, 1970, p.281.

57. مقلد، إسماعيل صبري: مصدر سابق ذكره، ص128.

58. السيد سليم، محمد: مصدر سابق ذكره، ص40.

59. بدران، ودودة: تخطيط السياسة الخارجية، دراسة نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع(69)، 1982، ص70.

60. الرمضاني، مازن إسماعيل: السياسة الخارجية، مصدر سابق ذكره، ص324.

61. الرمضاني، مازن إسماعيل: نحو تخطيط سياسي خارجي عربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، س1، ع(1)، 1988، ص107.

62. Friedrich, Carl Joachim: Foreign policy in the Making, W.W. Norton & Company Inc, New York, 1938, p.62.

63. عبد القادر، علي أحمد: مقدمة في النظرية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، ط3، القاهرة، 1986، ص ص 143 – 144.

64. البزاز، حسن: المصالح الدولية والأمن الدولي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، س2، ع(5)، 1990، ص27.

65. السلطان، جمال مصطفى عبد الله: الإستراتيجية الأميركية في الشرق الاوسط، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص17.

66. السيد سليم، محمد: مصدر سابق ذكره، ص ص 47 – 48.

67. نقلاً عن، الخيرو، خالد صبحي أحمد: السياسة الخارجية العراقية بين 1945 – 1953، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1979، ص ص 40 – 41.

68. رني، أوستن: سياسة الحكم، ج2، ترجمة حسين علي الذنون، المكتبة الاهلية، بغداد، 1966، ص ص 312 – 316.

69. مقلد، إسماعيل صبري: مصدر سابق ذكره، ص130.

70. المصدر نفسه، ص137.

71. Jones, Roy E. : Op. Cit., p.20.

72. ليرتش، تشارلس أو.: الحرب الباردة وما بعدها، تعريب فاضل زكي محمد، دار الحرية، بغداد، 1976، ص41.

73. السلطان، جمال مصطفى عبد الله: مصدر سابق ذكره، ص21.

74. فهمي، عبد القادر محمد: المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار الرقيم، بغداد، 2005، ص23.

75. كانتور، روبرت د.: السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، مركز الكتب الاردني، عمان، 1989، ص472.

76. فهمي، عبد القادر محمد: المصدر السابق، ص39.
77. مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات الأميركية السوفيتية مشكلات الامن والتسلح في الثمانينات، ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص18
78. شفيق، منير: علم الحرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص ص 46 – 47.
79. رني، اوستن: مصدر سابق ذكره، ص318.
80. بوفر، اندريه: بناء المستقبل، تعريب اكرم ديري وبسام العسلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976، ص194.
81. ليرتش، تشارلس أو.: مصدر سابق ذكره، ص42.
82. عريم، عبد الجبار: التخطيط الاجتماعي والتنظيم، بحث في التخطيط والتنظيم الاجتماعي للخدمات الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، 1970، ص10 – 11.
83. Friedrich, Carl Joachim: Op. , Cit., p.95.
84. عريم، عبد الجبار: المصدر السابق، ص11.
85. الرمضاني، مازن إسماعيل: نحو تخطيط سياسي خارجي، مصدر سابق ذكره، ص94.
86. Jones, Roy E.: Op., Cit., p.20.
87. عريم، عبد الجبار: المصدر السابق، ص8.
88. الرمضاني، مازن إسماعيل: نحو تخطيط سياسي خارجي، المصدر السابق، ص96.
89. فهمي، عبد القادر محمد: مصدر سابق ذكره، ص20.
90. مقلد، إسماعيل صبري: العلاقات الأميركية السوفيتية، مصدر سابق ذكره، ص16.
91. حماد، مجدي: جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، مطابع السياسة، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 2004، ص89.
92. جنسن، لويد: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1989، ص9.
93. كيسنجر، هنري: العقيدة الإستراتيجية الأميركية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة حازم طالب مشتاق، الدار العربية، بغداد، 1987، ص45.
94. Deutsch, Karl W.: The Analysis of International Relations, Prentice – Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, 1968, p.47.
95. مورجنثاو، هانز: السياسة بين الأمم، ج1،
96. شكري، محمد عزيز: الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص183.
97. كيسنجر، هنري: المصدر السابق، ص48.
98. الايوبي، الهيثم وآخرون: ميزان القوى في العالم العربي والدول المجاورة (1976 – 1977)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص5.
99. مورجنثاو، هانز: مصدر سابق ذكره، ص28.

100. احمد، خضر عباس : التخطيط السياسي الخارجي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1983، ص22.
101. نعمة، كاظم هاشم: العلاقات الدولية، ج1، مطبعة اياد، بغداد، 1979، ص98.
102. تومة، محمد: شعوب الشرق الاوسط بين التكتيك والإستراتيجية، والحلفاء بين القديم الجديد، مجلة الحوار المتمدن، ع(1437)، 2006/1/12، عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت، www.rezgar.com.
103. نيكسون، ريتشارد: 1999 نصر بلا حرب، إعداد وتقديم المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة، مركز الأهرام، ط2، القاهرة، 1989، ص127.
104. مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات الأميركية السوفيتية، مصدر سابق ذكره، ص17.
105. المصدر نفسه.
106. بوفر، اندريه، مصدر سابق ذكره، ص204.
107. ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيثم الايوبي، دار الطليعة، بيروت، 1967، ص404.
108. نعمة، كاظم هاشم: مصدر سابق ذكره، ص95.
109. كيسنجر، هنري: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك البديري، الاهلية، عمان، 1995، ص396.
110. ليرتش، تشارلس أو.: مصدر سابق ذكره، ص44.
111. يولاو، هاينز: مصدر سابق ذكره، ص47.
112. Kissinger, Henry A.: Domestic Structure and Foreign policy, in Wolfrom F. Hanrieder (Edited By): Comparative Foreign policy Theoretical Essays, David Mckay Company, Inc., New York, 1971, p.25.
113. كيسنجر، هنري: العقيدة الإستراتيجية، مصدر سابق ذكره، ص38.
114. السيد سليم، محمد: مصدر سابق ذكره، ص ص 48 – 49.
115. زهرة، عطا محمد: مصدر سابق ذكره، ص ص 131 – 132.
116. السيد سليم، محمد: المصدر السابق، ص ص 49 – 50.
117. المصدر نفسه، ص ص 50 – 53.
118. زهرة، عطا محمد: المصدر السابق، ص141.
119. شفيق، منير: مصدر سابق ذكره
120. الجوهري، عبد الهادي: اصول علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983، ص156.
121. الرمضاني، مازن إسماعيل: نحو تخطيط سياسي خارجي، مصدر سابق ذكره، ص107.
122. نعمة، كاظم هاشم: مصدر سابق ذكره، ص ص 95 – 97.
123. هارت، ليدل: مصدر سابق ذكره، ص797.
124. نيكسون، ريتشارد: مصدر سابق ذكره، ص180.